ماكين توقّع "النصر في العراق" عام ٢٠١٣

الكونغرس يعطّل قرار تمويل الحرب ويصوّت على إنهاء سحب القوات نهاية ٢٠٠٩

واشنطن/ المدى والوكالات

رفض مجلس النواب الاميركي إقرار موازنة قيمتها ١٦٣ مليار دولار للعراق وافغانستان وهي خطوة تنطوي على دلالة رمزية كبيرة في معركة سياسية طاحنة حول تمويل الحرب.

كما أقر مجلس النواب بندين اخرين في مشروع القانون نفسه: الاول يدعو الى بدء سحب القوات الاميركية من العراق في غضون ٣٠ يوما، على ان ينجز الانسحاب الكامل قبل كانون الاول ٢٠٠٩, اما الثاني فمخصص لعلاوت تعليم الجنود العائدين من حربي العراق وافغانستان.

فيما تعهد الرئيس الاميركي جورج بوش باستخدام الفيتو لتعطيل القرار الذي طرحه الكونغرس ولا يزال الديموقراطيون عاجزين عن تأمين غالبية الثلثين الضرورية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ لتجاوز الفيتو الرئاسي وفرض تغييرات على سياسة الحرب في العراق.

علما أن ١٤١ نائباً صوت دعماً لمشروع القانون وعارضه ١٤٩ في اشارة الى الانقسامات داخل الحزب الديموقراطي حول مواصلة تمويل الحرب المستمرة منذ خمسة اعوام في العراق.

وتعقيباً على ذلك أتهم زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب جون بونر الديموقراطيين بالقيام "بألعاب سياسية على ظهر جنودنا" من خلال تمرير قانون يدركون جيدا ان الرئيس الاميركي لن يوقعه.

وكان بوش قد هدد في وقت سابق بفرض الفيتو على القانون بسبب تضمنه الجدول الزمني لسحب القوات من العراق خصوصا.

ومن المتوقع ان يبحث مجلس الشيوخ صيغته الخاصة بهذا المشروع مطلع الاسبوع المقبل واي تحرك يجب ان يمر عبر مجلس النواب مجددا قبل رفعه الى الرئيس.

ويساق هذا الأجراء الرمزي كآخر فصول المواجهة بين البيت الابيض والكونغرس الذي يسيطر عليه الديموقراطيون بشأن تمويل الحرب التي قتل فيها اكثر من ٤٠٧٧ جندياً اميركياً.

يذكر أن مشروع القانون تضمن "ضريبة على اصحاب الملايين" تفرض على الاثرياء الاميركيين لتمويل تعليم الجنود العائدين من العراق وافغانستان في الجامعات شبيهة بـ "قانون الجندي" الذي اقر بعد الحرب العالمية الثانية.

ورجح مراقبون أن هذا الاجراء من مجلس الشيوخ الامريكي والذي يتضمن مشروع القانون كذلك وجود نقطة خلافية كبيرة مع الرئيس تطالبه بسحب القوات الأمريكية من العراق في غضون ٣٠ يوماً من دخوله حيز التنفيذ بهدف إنجاز انسحاب القوات القتالية بحلول كانون الأول ,٢٠٠٩

وفي السياق ذاته فشل الديموقراطيون في مجلسي النواب والشيوخ مرارا وتكرارا في فرض جدول زمني لانسحاب القوات من العراق على الرئيس بوش الذي رفض كل المحاولات التي قام بها الكونغرس لحمله على تغيير استراتيجية الحرب التي يعتمدها.

وذكرت التقارير أن المشروع كذلك ينص على ان اتفاقاً بين الولايات المتحدة والعراق حول مستوى القوات في المستقبل، وهذا الموضوع أيضاً يجب ان يحصل على موافقة صريحة من الكونغرس.

وفي غضون ذلك قاومت ادارة الرئيس بوش محاولات الكونغرس لجعلها تخضع "لاتفاقية وضع القوات" التي يتم التفاوض بشأنها مع بغداد، لموافقة اعضاء البرلمان.

وعلى الصعيد ذاته طالب مشروع القانون من جهة اخرى العراقيين بتمويل اعادة الاعمار في بلادهم بالمستوى ذاته للمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة في هذا المجال.

ومن جانب آخر رفض البيت الابيض في بيان "الجدول الزمني (المصطنع) لانسحاب" القوات المنصوص عليه في المشروع.

مضيفاً "اذا عرض القانون بصيغته الحالية سيفرض (الرئيس) الفيتو".

يذكر أن الإدارة الأميركية أعلنت أن علاوات التعليم الواردة في مشروع القانون قد تؤثر سلباً على مستوى ابقاء الجنود في صفوف الجيش لكنها مستعدة للبحث في كيفية مكافأة القوات بطريقة ما في قانون آخر.

الى ذلك نقلت تقارير صحفية عن المرشح الجمهوري السيناتور جون ماكين قوله الخميس الماضي، ان من الممكن اعلان النصر في حرب العراق في عام ,٢٠١٣

وقالت التقارير ان السيناتور جون ماكين، توقع ان بـ"الامكان الظفر بحرب العراق، وان بالوسع اعادة غالبية القوات الاميركية الى ديارها بحلول عام ٢٠١٣ ان أنتخب (ماكين) رئيسا للولايات المتحدة الاميركية."

وأضاف ماكين انه "سيبقي على قوة صغيرة الحجم من قوات بلاده، تتولى أدواراً غير قتالية في العراق ولمدة خمس سنوات ابتداءا من الآن." مضيفا أن "انسحاباً بهذا المستوى سيكون ممكناً لان تنظيم القاعدة في العراق سيهزم، وان حكومة ديمقراطية ستمارس مهامها في هذا البلد الذي خربته الحرب."

وتحدث ماكين تفصيلياً عن الظروف التي ينوي تحقيقها في المرحلة الاولى لتوليه مهامه، مشيراً الى انه سيركز "كامل قوى المنصب، وكل ما اوتيت من كفاءة وقوة،" على جعل هذا المستقبل حقيقة.

يذكر أن ماكين في مناسبات سابقة امتنع عن التحدث عن وضع جداول زمنية لانسحاب القوات الاميركية من العراق، فضلاً عن تصريحه المثير للجدل بأن القوات الأميركية من الممكن ان تبقى مئة عام في العراق.

براون: تحديد مستقبل القوات البريطانية في العراق مرتبط بمشورة القادة العسكريين

بغداد/ المدى

ربط رئيس الوزراء البريطاني مستقبل قواته في العراق بمشورة القادة البريطانيين الميدانيين في العراق مشيراً الى ان القرار متأثر بالاوضاع الامنية.

وقال رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون الجمعة، في مؤتمره الصحفي الشهري في لندن، ان "قرار تحديد مستقبل القوات البريطانية في العراق مرتبط بالمشورة العسكرية التي يقدمها القادة العسكريون هناك وبتطورات الأوضاع في البصرة".

واوضح ان "إحداثاً مثل القتال بين القوات الحكومية وبعض الجماعات المسلحة في البصرة يؤثر فياي قرار يتخذ في هذا المجال".

وشهدت البصرة اشتباكات بين القوات الحكومية ومجموعات مسلحة في شهر آذار الماضي بعد اعلان الحكومة برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي لعملية عسكرية كبيرة اطلق عليها صولة الفرسان لملاحقة "المسلحين الخارجين على القانون". وامتدت الاشتباكات لمحافظات اخرى وساهمت فيها القوات الامريكية والبريطانية بالاسناد الجوي والتخطيط الاستخباري.

واضاف انه "سيدلي في بيان يتعلق بمصير القوات البريطانية في العراق في الوقت المناسب".

وتعد بريطانيا الشريك الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في حرب آذار(٢٠٠٣)، وكانت قواتها المشاركة في الحرب هي الثانية من حيث الحجم، بعد الولايات المتحدة. وقد سحبت بريطانيا اكثر من نصف قواتها من جنوب العراق ولم يبق منها سوى ٤١٠٠ جندي في القاعدة البريطانية قرب مطار البصرة الواقع في شمال المحافظة.

واشنطن تحذّر بكين جراء استخدام مسلحين في العراق لأسلحة صينية

واشنطن/ الوكالات

قال جون نيغروبونتي نائب وزيرة الخارجية الاميركية الخميس، ان الولايات المتحدة حذرت بكين من استخدام المسلحين لاسلحة صينية في العراق.

وقال انه نقل هذه المخاوف الى مسؤولين صينيين خلال زيارته بكين الاسبوع الماضي.

وقال خلال جلسة استماع في الكونغرس الاميركي "هذه واحدة من المسائل التي اثرتها عندما كنت في بكين الاثنين، وهي تتعلق بالهواجس بشأن اسلحة صينية او اسلحة صينية التصميم تظهر في بعض ميادين المعارك، سواء في العراق او افغانستان".

وقال الجيش الاميركي في العراق : ان قواته عثرت على صواريخ صينية الصنع يعتقد ان مجموعات ايرانية ادخلتها الى العراق لتسليح المنظمات التي تحارب القوات الاميركية.

وضبطت السلطات الافغانية ايضا عشرات الاسلحة "المصنوعة في الصين" او "في ايران" مع مقاتلين من حركة طالبان قرب الحدود مع ايران.

وافادت معلومات ان هذه الاسلحة التي تتضمن الغاما ارضية وقاذفات صاروخية يبدو انها صنعت في ايران والصين.

وقال نيغروبونتي لاعضاء مجلس الشيوخ ان واشنطن "ابلغت بكين صراحة" ان استمرار شركات صينية في بيع اسلحة تقليدية الى ايران امر "غير مقبول".

واوضح ان المسؤولين الصينيين قالوا له انهم "خفضوا بشكل كبير مبيعاتهم من الاسلحة التقليدية الى ايران".

واضاف: ان الصين تفهمت الموقف الاميركي بأن ايران تشكل "هاجساً دولياً واقليمياً كبيراً وان حكومتنا تحتفظ بحق تطبيق كل التدابير متعددة الاطراف والثنائية والاحادية المتوافرة لنا للتأكد من معالجة هواجسنا".

في ظل غياب قانون الأحزاب

التعددية الحزبية في عيون أعضاء البرلمان

بغداد/ المدى

التعددية السياسية مناخ جديد لتحول جديد عاشه العراقيون بعد سقوط النظام الدكتاتوري الشمولي في نيسان ٢٠٠٣ مثل انطلاقة لظاهرة قبرت نظام الحزب الواحد واللون الواحد والرأي اللواحد وفتحت الابواب والنوافذ مشرعة لتمثيل اوسع واكبر واعمق لكل اطياف المجتمع العراقي عبر اقرار التعددية السياسية باعتبارها بوابة الحرية وأحد عناوين الديمقراطية التي يعمل العراق الجديد على ترسيخها والاخذ بها من خلال التشريعات التي أقرها الدستور الدائم.

بيد ان هذه التجربة مازالت مثار شد وجذب اذ هناك من يحاول افراغها من مضمونها الجوهري ومن المبادىء التي ترتكز عليها قواعد العملية السياسية للتعددية المطلوبة وهناك من استثمرها باتجاه الطائفة والدين ، وهناك من حاول ان يجعلها ميداناً للفوضى ولكن على العموم وفي الغالب شكلت حالة صحية وظاهرة تبشر بأجواء تبشر بأجواء اكثر انفتاحاً ورحابة في تلاقح الأفكار والآراء وصولاً الى الافضل. هذا ما أكده العديد من اعضاء مجلس النواب لـ(المدى) في توصيفاتهم للتعددية الساسية التي يعيشها العراق اليوم.

بهاء الاعرجي عضو الكتلة الصدرية عدها حالة ديمقراطية وصحية برغم حداثة التجربة وقال : المشكلة التي نعانيها في البلاد هي غياب الرموز او الاحزاب التي تستوعب كل العراقيين ، والاحزاب الجديدة على تعددها وتنوعها التي تشكلت بعد سقوط النظام اتحدت اطاراً ضيقاً لأنها اقتصرت على طائفة معينة ولم تستوعب كل العراقيين وتتناغم مع افكارهم واهدافهم. واضاف : ان بعض الاحزاب فشلت والاخرى في طريقها إلى الفشل واتوقع في المستقبل سوف تظهر احزاب لم تكن لها مسميات في الساحة ، ستظر احزاب عراقية وطنية بغض النظر عن انتماءاتها سواء كانت حكومية او طائفية او دينية.

واوضح الاعرجي : ان لحداثة التجربة دوراً في اتخاذ التعددية منهجاً خاطئاً دفع ثمنه المواطن العراقي.

اما عبد الخالق زنكنة عضو مجلس النواب عن التحالف الكردستاني فقد أكد: ان للتعددية الحزبية اسسها وقواعدها ، ولكن للاسف الشديد لاتوجد مثل هذه القواعد والسبب عدم وجود قانون للاحزاب كان يفترض تشريعه منذ بداية الجمعية الوطنية.

وقال : مثلاً في اقليم كردستان جرت انتخابات في عام ١٩٩٢ ومعها في نفس العام صدر قانون للاحزاب وهذا القانون وضع ضوابط حدت من عملية تسلح الحزب والكشف عن مصادر تمويله ، وهذه الاسس كانت بداية لمرحلة انتقالية. واضاف : لقد بلغ عدد الكيانات السياسية المسجلة بالانتخابات التي جرت في العراق بحدود ٣٢٥ كياناً سياسياً ومثل هذا العدد وجب اصدار قانون فوري لذلك.

واشار : ان للتعددية السياسية من دون شك دوراً ايجابياً كبيراً ولكن ان تكون بمثل ماموجود امر ربما تكفل به عامل الزمن. ودعا زنكنة الى ضرورة سن القوانين موضحاً: ان هناك جهتين لها الحق بذلك هي وزارة الداخلية عبر تقديمها مشروع قانون من خلال مجلس الوزراء ، ولجنة الامن والدفاع في مجلس النواب او مجموعة من البرلمانيين يقدمون المشروع ويناقش ليصدر قانون.

وقال الشيخ جلال الدين الصغير عضو البرلمان عن كتلة الائتلاف العراقي ان التعددية الحزبية هي الصفة للحالة الديمقراطية ولايمكن لاي بلد ان يمارس الديمقراطية من دون ظاهرة تعدد الاحزاب وهي ظاهرة صحية وليس مرضية لانه من خلالها نجد الخدمة والتنافس في العطاء والوصول الى الافضل وهذه هي ميزتها. واضاف الصغير : لاشك ان اختلاف المجتمعات واختلاف الآراء والاذواق يؤدي بالنتيجة الى التكامل والتنازع وقد لايكون ذلك الى الاسفل وانما باتجاه الامام والافضل. وعبر عضو الائتلاف العراقي الموحد عن اسفه معرباً عن ألمة في توجه الاحزاب لإثبات آرائها وهيمنتها على الساحة بطرق غير ديمقراطية.

مؤكداً : ان الديمقراطية لايمكن ان تثبت على الساحة من خلال القوى باستخدام الأسلحة او التهديد لان هذا لايمثل عنصر قوة في الأحزاب بل هو عامل ضعف فيها. وختم حديثه بالقول: تبقى التعددية السياسية ظاهرة صحية وايجابية طالما لايبقى الحزب أسيراً لرؤية إعلان اللون الواحد كما رأيناه في حزب البعث.

فيما اشار اسامة النجيفي عضو مجلس النواب من القائمة العراقية الى وجود فوضى حالياً في الاحزاب الموجودة وان صدور قانون للاحزاب هو الحل ، موضحاً ان هناك آراء مختلفة تجاه القضية الواحدة ولاشك ان التنوع والاختلاف للوضع السياسي يمثل تجربة ديمقراطية ولامانع ان تشكل احزاب كثيرة ولكن بشرط ان تكون منضبطة بقانون يحدد عمل هذه الاحزاب وتوجهاتها وآفاق عملها وكيفية التمويل والمشاركة.

واعتبر حسين الفلوجي عضو مجلس النواب عن جبهة التوافق العراقية ان التعددية تعد ركناً من أركان الديمقراطية ، والاخيرة لاتقوم الا بالتعددية السياسية حيث الاختلاف والرأي والرأي الآخر هي ركائز الديمقراطية. ووصف حيدر العبادي من كتلة الائتلاف العراقي الموحد (حزب الدعوة) التعددية بالظاهرة الايجابية التي تعبر عن حاجة حقيقية واعتبر تعدد الرؤى في أي دولة نجاحاً لتلك الدولة شرط ان تكون النتيجة النهائية باتجاه واحد وان تكون حقيقية وليس مجرد حركات واحزاب لاتمثل الا نفسها.

وقال : كل عملية سياسية تبدأ عادة بعدة احزاب ولنا في تجربة يوغسلافيا او سلوفاكيا مثلاً حيث ابتدأت بـ٢٥٠ حزباً وفي النهاية وبعد مرور ٢٠ سنة حددت اربع كتل أي احزاب دورها في قيادة مجلس النواب من الشيوعية الى للنظام الحر. ويرى باسم شريف النائب من (حزب الفضيلة) ان الديمقراطية تقتضي العمل السياسي للجميع طالما الكتل السياسية ملتزمة بالضوابط بدعم العملية السياسية وممارسة الديمقراطية بعدم استخدام العنف والقوة للوصول الى مبتغاها.

اما النائب عباس البياتي عضو الائتلاف العراقي الموحد واحد اعضاء لجنة الامن والدفاع فقد اوضح ان العراق بحاجة الى قانون للاحزاب والجمعيات تنظم بموجبه الخارطة السياسية العراقية في ظل التكاثر الاميبي للاحزاب وماينشأ عنها من نزاعات على الاسم والشعار والملكيات ، واعتبر ان التعددية دليل عافية ووعي سياسي ونضج.

في الحدث

عن فوائض النفط

سامي الزبيدي

لا أحد يختار موقعه الجغرافي ، فالجغرافيا تماما كالقضاء والقدر لا تملك إلا أن تتعامل معها بغيبية إيمانية ولا تسأل عن محاسنها أو سوءاتها بل عليك أن تأخذها كما هي.

فان تكون - أردنياً - جارا لفلسطين عليك أن تكون الأقرب إلى ضمير اعدل قضايا الأرض، تحاول ما استطعت أن تخفف عن الأشقاء وتنطق باسم قضيتهم في المحافل الدولية ، وان تكون –عراقياً –جاراً لإيران وتركيا وعلى ضفاف بحر الذهب الأسود فإنك أمام خيارين : إما أن تشكل مع القطبين الإقليميين قاعدة لمثلث قوى متوازنة في الإقليم تحمي نفسك وتسهم في استقرار المنطقة برمتها ، أو تتحول إلى ملعب خلفي للقوى المحيطة.

ثمة تحديات لا تعترف بحدود ، وثمة استحقاقات لا تحتمل التأجيل ، فالإرهاب ينمو باطراد منذ إعلان الجهاد ؟المقدس؟ ، في بلاد الأفغان حتى آخر صبي عبر حدود العراق ليلتحق بالجنة الموهومة، والإرهاب تذكيه السياسات غير العادلة المفروضة على المنطقة لكن ناره تذكى أيضا من تنامي الإحساس بغياب العدالة الاجتماعية.

مرة أخرى يحرم أبناء هذا الجيل من العراقيين من أن ينعموا بخيرات فورة نفطية أخرى في غضون ثلاثة عقود وهم الأكثر تأهيلا لتحويل تلك الفوائض إلى تنمية اقتصادية وبشرية وتحديث يحول العراق إلى قوة اقتصادية مركزية في المنطقة.

ففي الوقت الذي استثمرت فيه الكثير من الفوائض النفطية الخليجية في أسواق السندات العالمية، خصوصا أذونات الخزينة الاميركية لتعزيز متانة الاقتصاد الاميركي نجد إيران تستثمر تلك الفوائض لتعزيز قوتها العسكرية ومد نفوذها خارج نطاقها الجغرافي، أما العراق الأكثر تأهيلا لكي ينهض اقتصادياً نظراً لتوفر كل مقومات النهوض الاقتصادي فهو محروم من انتهاز هذه الفرصة التاريخية.

> لا نهول ولا ندعو لإثارة المخاوف مجاناً فالتحديات لا تفرق بين احد في هذا الإقليم ولا يتحدد الإرهاب بالنظر إلى جوازات السفر واختلاف اللغات أو اللهجات فالأحزمة الناسفة صناعة محلية والأشلاء أيضا محلية إذ ربما يعود بعضها لعاطل عن العمل وقد تعود في بعضها لمستثمر في اذونات الخزانة الاميركية

وإزاء ذلك يتم الآن النفخ مجدداً في بالون الخطر الإيراني بدافع الابتزاز للدخول في دورة جديدة من سباق التسلح على ضفتي الخليج العربي تكون المنطقة هي الخاسر الوحيد فيها فيما يتم تجديد شباب صناعة الأسلحة الاميركية وامتصاص الفوائض النقدية لدى العربان ، على أن تلك الأسلحة ستبقى حبيسة المخازن .

؟ويخشى أن تتبخر هذه الفوائض بتراجع سعر الدولار؟ حسب تحذير المفكر عرفان نظام الدين كما ؟يخشى أن تتبخر جراء عدم البدء بإجراءات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والصناعي؟ بحسب تحذيرات للبنك الدولي.

وكلما ارتفعت الفوائض النفطية من دون استثمارها في الإنسان من جهة ارتفعت معها "فوائض العتب" من الجهة الأخرى وتعمق الإحساس بالهوة الشاسعة بين من يعتقد انه يملك "الفلوس" ومن يعتقد انه يملك "الناموس" وهكذا إلى أن تتأسس مجددا أجواء شاذة شبيهة بتلك الأجواء التي أنتجت الظاهرة الصدامية.

لا نهول ولا ندعو لإثارة المخاوف مجاناً فالتحديات لا تفرق بين احد في هذا الإقليم ولا يتحدد الإرهاب بالنظر إلى جوازات السفر واختلاف اللغات أو اللهجات فالأحزمة الناسفة صناعة محلية والأشلاء أيضا محلية إذ ربما يعود بعضها لعاطل عن العمل وقد تعود في بعضها لمستثمر في اذونات الخزانة الاميركية.

التاريخ القريب كان قاسياً على العراقيين وهاهي الجغرافيا تواصل القسوة ذاتها والعراقي لا يزال يأمل بمستقبل افضل.